Mr. Taha Hawash Lawyer Master's degree in criminal law Phone: 01062764289

مؤسية القانون

مؤسسة القانون للمحاماة طه هنداوي حواش المحامي ماجيستير في القانون الجنائي م: 01062764289

الموافق / /2025

إنه في يوم

ومحله المختار مكتب الأستاذ:

بناء على طلب السيد / ، المقيم/

طه هنداوي حواش، ـ المحامي

محضر محكمة

1- السيدة/

المقيمة/

مخاطباً مع:

الجزئية انتقلت وأعلنت:

الموضــوع:

أقامت المعلن اليها الدعوى رقم لسنة 2024 أسرة ضد الطالب طلبت في ختام صحيفتها الحكم بأن يسلم الطالبة قائمة أعيان جهازها سند التداعي أو رد قيمتها البالغة خمسمائة ألف جنيه في حالة هلاكها او استهلاكها مع إلزامه المصاريف وأتعاب المحاماة. وقد تداولت الدعوى بالجلسات وبجلسة / /٢024، أصدرت المحكمة حكمها القاضي منطوقه " حكمت المحكمة: بإلزام المدعى عليه بأن يسلم المدعية منقولاتها الزوجية المبينة وصفا بقائمة أعيان جهازها سند التداعي " وحيث أن هذا الحكم لا يلقى قبولا لدى الطالبات فإنه يطعن عليه بالاستئناف.

أوجه دفوع الاستئناف:

من حيث الشكل: لما كان الحكم صادرا بجلسة / /2024 لذا فإن مواعيد الطعن ماز الت قائمة فإن الاستئناف يكون مقبو لا شكلا

من حيث الموضوع: لما كان هذا الحكم قد صدر مجحفا بحقوق الطالب مشوبا بعيب الفساد في التسبيب فإن الطالب يطعن عليه للآتي: -

الدفع الأول: الإخلال بحق الدفاع.

الدفع الثاني: الخطأ في تطبيق القانون.

الدفاع

الدفع الأول: الإخلال بحق الدفاع.

الهيئة الموقرة: قد جاء الحكم الطعين مخلا بحق الدفاع حيث أن بجلسة / 2024 حضر وكيل المستأنف وطلب أجلا لعرض ما تحت يد المستأنف من منقولات حتى تتسنى له الفرصة لتحقيق الدعوى لكون أن المستأنف ضدها قد خرجت بمصوغاتها الذهبية و بعض منقولاتها الزوجية إلا أن المحكمة قد تنحت عن هذا الطلب ولم تعذر المستأنف بطلبه وعرض ما تحت يده من منقولات وقضت بما جاء بحكمها الطعين.

الدفع الثاني: الخطأ في تطبيق القانون.

لما كان المقرر بنص المادة 336 مدني والتي تنص على إذا كان محل الوفاء شيئا معينا بالذات، وكان الواجب أن يسلم في المكان الذي يوجد فيه جاز للمدين بعد أن ينذر الدائن بتسلمه أن يحصل على ترخيص من القضاء في إيداعه....".

الصادر بجلسة / /2024

وموضوعه تسليم منقولات زوجية

بناءً على طلب الطالب وتحت مسئوليته

وكيل المستأنف

المحامي

كما أن من المقرر قانوناً بنص المادة الأولى من قانون الاثبات أنه: "على الدائن إثبات الالتزام وعلى المدين التخلص منه"، ومن المقرر وعلى ما جرى عليه قضاء النقض أن: "الاثبات بمعناه القانوني هو إقامة الدليل أمام القضاء بالطرق التي حددها القانون فهو قوام الحق الذي يتجرد من قيمته ما لم يقوم عليه".

وعليه فإن المستأنف قد كان يرغب بالتخلص من التزامه خشية من تعنت المستأنف ضدها رغبة منه أن يكون التسليم تحت نظر عدالة القضاء إلا أن المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون.

بعد الدفوع تتحفظ بها مؤسسة القانون والعدالة يمكنك حجز استشارة مدفوعة +201062764289

بناءً عليه.

أنا المحضر سالف الذكر انتقلت إلى حيث المعلن اليها وسلمتها صورة من هذا وكلفتها الحضور امام محكمة استئناف عالي الاسكندرية الدائرة رقم () اسرة بجلستها المنعقدة يوم الموافق / 7025 من الساعة التاسعة صباحا وما بعدها لسماع الحكم بقبول الاستئناف شكلا والغاء الحكم المستأنف والقضاء مجددا برفض الدعوى مع إلزام رافعها بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي.